

المتكلم في الاستعارة والاستعارة بالكناية نحو قول المتنبي يا مترك وعلي هذا
 الاستعارة عليه الآله صريح في استعارة التسمية بان التسمية استعارة
 بالكناية عن السمع والحال عن التكلم في غير ذلك من الامثلة وفي خريف الحيا العقل
 بان التسمية استعارة بالكناية فالأولى صياغة عن استعارة ادعاء على ان المراد بالمتكلم
 بالاستعارة معناه المصدر اعني اشتغال المشبه في المشبه باعادة ما انتهى فالحق
 ان بعض عباراته اظهر في كون مذهب المتكلم وان كان كغيره اظهر في كون مذهبها
 هو المشهور من مذهبها فالوجه ههنا ان يقال كلام المتكلم وان كان اظهر في كون
 مذهبها هو مذهب المتكلم حتى ذهب الشارح المحقق الى ان مذهبها هو هذا وصرح
 عباراته الالهي عن ذلك عن ظاهره الا انه في كثير من النواحي يميل الى ان مذهبها
 غير ما ذهب اليه المتكلم ويقرر بان مذهبها هو المشهور من مذهبها فهذا اقل
 القوية انما تسمية تسمية كلام المتكلم اه لكن الحق ان عبارته اظهره في قول المراد
 انها اظهره في اهل البيت او مثل قوله ان التسمية استعارة بالكناية عن السمع والسمع
 التسمية بل بالمراد من الحقيقة لذلك مش قوله المتعارف في الاستعارة بالكناية هو التسمية
 المتكلم فان ما ذكره قبيل هذا القول من بقره في مطلق الاستعارة بان ذكره في مطلق
 التسمية وتريد به العقل الاخر من عباد حول المشبه في جنس المشبه بل في مطلق الاستعارة
 بالكناية بقوله كما تقول التسمية المتكلم انما رها ذلك وتريد بالتسمية السمع
 بادعاء التسمية لها يقتضي تأويل ذلك القول ولعل التأويل هو انه لا ادعى دخول
 التسمية مشكلا في جنس السمع كانت التسمية بمراد السمع فاسم عارض له في اعتبار
 اسم العارض في التسمية اعني الموت يكون اسم التسمية بمراد المتكلم وهو لفظ التسمية فان
 اسم عارض له مستعار او انتهى لعل فيه نظرا فالاول قلنا دعوى ظهور العباد
 المحتاجة الى التسمية والى حال المعنى له واما ثانيا فلان ذكره في التوضيح والتفصيل
 لا يدل على ان المستعار في الاستعارة بالكناية هو التسمية دون التسمية
 اذ يمكن ان يرد بان الصراطين المشبهين بالكناية وبالمراد هو ما هو من ذلك لفظا
 او بنية

او بنية ويقول وانت تدرى بالمسئلة السمع اه تزيد بها السمع الادعاء
 التي هي الموت وذلك لا يتناقض كون المستعارة اسم التسمية فانها تسمى بالاستعارة
 لفظ السمع للموت بادعاء دخول في جنس السمع كان المراد بالتسمية في المثال المذكور
 هو السمع الادعاء في الذي هو الموت كما لا يخفى وايضا يمكن ان يقال معناه تزيد يذكر
 التسمية اشتغال السمع عليها في التسمية باعادة التسمية لها كما اشار اليه في التسمية
 في حواشي المطول على ان اقتضاها احد القولين المتعارفين في اللفظ تأويل الآخر
 ليس اولى من اقتضاها الآخر تأويل ذلك وكذا من القولين قابل للآخر بل آقا الذي اورد
 فلما اعترف به واما الذي في التوضيح والتفصيل فلما اسلفنا ذلك في النظر الثاني واما
 شاملا فلا تارة اعتبار استعارة الاسم العارض فيقتضي ان يكون في مواد الاستعارة
 بالكناية استعارة ان احديهما استعارة التسمية للسمع كما هو المشهور من مذهبها
 والتسمية استعارة التسمية للموت باعتبار انها اسم عارض للسمع الحقيقي وهذا هو القليل
 النادر في غاية من التسمية الحقيقية في زيادة تسمية في التبيين وقد مر في
 التفسير في المسئلة بادعاء الله امره بتبديل بقوله في التسمية للموت عن التسمية به الذي
 هو السمع الحقيقي فلا يرد عليه انه لا اختصاص بهذا الادعاء عنده المتكلم ولا بالاستعارة
 بالكناية لانه في مطلق الاستعارة على كل من المذاهب فلا فائدة في ذكره ههنا فلاحتم
 لان يجاب عنه بان هذا الادعاء مغاير في مسأله الاستعارة وايضا اللفظ لا يقتضي
 بهذا الادعاء عن حناه الحقيقي مجالا في مسأله الاستعارة فتأصل ولاختصاص
 فان تسميتها اه فيلهذا لا شك في ان هذه التسمية يراد بها المعنى الحقيقي الآلة
 استعمل في التسمية به بادعاء ان عينه في الاستعارة ولا تسمع بذلك الاستعارة
 والادعاء بل هما مراد بها بكثرة التسمية به فيهما حقيقان فلا استعارة للتسمية
 بالكناية بالمعنى الكندي وهو الضمير وذلك ظاهرا هو لا يستلزم فيه بعد حلا حظه
 الاطلاق كما في مذهبنا من التسمية في الاول صفة في التسمية بالاستعارة
 وهما بالجزا عن الاستعارة والادعاء وذا لا يقتضي بالقبول بعد تسليم ظهوره

السيد الشريف